المركزي: تخصيص سندات وتورق بـ 200 مليون دينار لأجل 3 أشهر

اعلن بنك الكويت المركزي امس الاثنين تخصيص اصدار لسندات وتورق البنك بقيمة اجمالية تبلغ 200 مليون دينار كويتي (نحو 660 مليون دولار امريكي) لاجل ثلاثة اشهر بمعدل عائد 2 في المئة حسب بيان لوكالة الانباء الكويتية (كونا).

يذكر ان بنك الكويت المركزي اعلن الاثنين الماضي تخصيص اصدار لسندات وتورق بقيمة 240 مليون دينار كويتي (نحو 792 مليون دولار امريكي) لاجل ثلاثة اشهر بنفس الاجل والعائد.

ويسعى (المركزي) من هذه الاصدارات الى الادارة والتحكم بمستويات السيولة في السوق النقدية المحلية.

أكد حرص البلاد على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

الروضان: استمرار العمل على قانون الإعسار لتسهيل ممارسة الأعمال في الكويت

خالد الروضان متوسطا عبدالله الجوعان و خالد الفاضل و احمد الفارس

- الصندوق الوطني سيتحول من تمويلي إلى راع للمشاريع الصغيرة والمتوسطة
- محادثات مع «البترول الوطنية» لتأسيس شركة مشتركة من أجل محطات بيع الوقود للشباب
- تقليص الرسوم والفترة الزمنية لإصدار التراخيص وزيادة أنواع الرخص الممنوحة

اكد وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الشباب الكويتي خالد الروضان حرص البلاد على دعم وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومعالجة مثالب طالت عمل الصندوق الوطني لرعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة او نشاط العربات المتنقلة.

وقال الروضان في كلمته بديوانية رواد الاعمال الأسبوعية في منطقة الصديق امام حشد من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ان الوزارة تعمل على تطوير القوانين كقانون الصندوق الوطني لرعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يتيح مجالا أكبر لخدمة هذه المشاريع فضلا عن مشاريع أخرى من شانها ان تنعكس إيجابا على الواقع الاقتصادي المحلي.

وأضاف ان الصندوق الوطني سيتحول بعد التعديل ووفق القانون الجديد من صندوق تمويلي الى صندوق راع للمشاريع الصغيرة والمتوسطة مشيرا الى ان القوانين الاقتصادية الجديدة التي يتم نقاشها حاليا هي قانون التامين الذي ارسلته الحكومة لمجلس الامة وقانون السجل التجاري.

وذكر ان من القوانين أيضا الجاري العمل عليها قانون وصل الى المراحل النهائية وهو قانون تبادل المعلومات وتعديل بعض بنود الصندوق الوطني للمشروعات بما فيها اعادة تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة كي يتمكن القانون من خدمة الفئة المستهدفة.

واوضح ان التعديل على قانون الصندوق الوطني سيتيح للصندوق متابعة المشاريع الصغيرة او متناهية الصغر ورعايتها لتصل الى مشاريع كبيرة الامر الذي يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني وذلك من خلال تقديم هذه المشاريع لخدمات وسلع كانت محتكرة في السوق المحلي من قبل شركة واحدة او شركتين.

وقال ان رعاية المشاريع المتوسطة ستسمح بزيادة القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني بما ينعكس على جودة المنتجات والخدمات والأسعار مبينا انه بالاستناد الى دور المشاريع الصغيرة في توسيع القاعدة الإنتاجية فانه بات من الخطا اعتبار ان الهدف الوحيد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة هو توظيف الشباب الكويتي فقط.

وذكر ان من القوانين الاقتصادية أيضا في الفترة المقبلة والجاري العمل عليها قانون الاعسار الذي يعتبر احد متطلبات البنك الدولي لتسهيل ممارسة الاعمال في الكويت وقانون الشركات العادية الذي مازال في وزارة التجارة وفي مراحله النهائية وقانون مراقبي الحسابات.

وافاد بان العمل جار لتطوير منظومة عمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة كاشفا عن محادثات مع شركة البترول الوطنية لتأسيس شركة مشتركة من اجل محطات بيع الوقود للمبادرين الشباب.

وأشار الى وجود برامج تمويلية يمتلكها الصندوق للمبادرين الشباب وربط هذه البرامج بالقطاعات الاقتصادية والهيئات الحكومية القائمة على هذه القطاعات سواء الزراعة او الصناعة الى جانب التعاقد مع شركات عالمية لدعم ورعاية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وكان اخرها اتفاقية وقعها الصندوق مع شركة جنرال الكتريك.

وأوضح ان الأرقام الخاصة بالصندوق مشجعة جدا فقد تم تمويل 489 مشروعا في حين تمكنت وزارة التجارة والصناعة في الفترة الماضية من تحقيق خطوات إيجابية أهمها تقليص الفترة الزمنية لإصدار التراخيص وتقليص الرسوم على المشاريع والشركات وزيادة أنواع الرخص الممنوحة.

واضاف ان الوزارة طرحت فئة العربات المتنقلة بالتزامن مع التباحث مع هيئة الصناعة لتامين الأراضي وتطوير المشاريع الصناعية في البلاد الذي تكمن فيه مجالات كبيرة للتطور عبر الاستفادة من الصادرات الى الدول المجاورة ذات الكثافة السكانية العالية.

بدوره قال رئيس الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عبدالله الجوعان ان هناك إجراءات يسير عليها الصندوق لتطوير عمله وتقديم الفائدة لشريحة كبيرة من المبادرين أهمها التعديلات المقترحة على قانون الصندوق الوطني.

واضاف ان تقديم التعديلات لم يثن الصندوق عن ممارسة عمله بانتظار تشريعها بل قام بافتتاح برامج تمويلية لخدمة المشاريع القائمة كي لا تعاني من أي عجز تمويلي خلال هذه الفترة الزمنية مؤكدا في الوقت نفسه ان الصندوق وضع معايير محددة ومسطرة موحدة لمنح التمويل ووفق الية شفافة.

وأوضح ان أحد هذه البرامج التمويلية جاء بالاتفاق مع البنوك المحلية التي تتعامل معها المشاريع الصغيرة والمتوسطة القائمة والهدف منه سد الاحتياجات المالية للمشاريع القائمة قبل التعديل.

وأشار الجوعان الى تشكيل لجنة جديدة للتظلمات فضلا عن برامج لرعاية المشاريع الصغيرة لدخول منتجاتها الى أسواق جديدة وهو الهدف الذي كان من وراء توقيع الاتفاقية مع شركة جنرال اليكتريك مؤخرا.

من جانبه حذر وكيل وزارة التجارة والصناعة لقطاع الشركات احمد الفارس المبادرين من الشركات التي تقدم الإعلانات الخاصة بإجراءات دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع وتامين التمويل داعيا اياهم الى تقديم شكوى عن هذه الشركات الى الوزارة في حال وصول أي اعلان لهم.

وأوضح ان العمل جار لتسهيل تجديد الرخص التجارية للشركات حيث سيتم خلال الأشهر القليلة المقبلة إطلاق نظام جديد في قطاع الشركات يتيح تجديد الرخصة من المكتب او منزل المبادر او صاحب الشركة.

«الخليج» يعلن الفائزين بسحوبات الدانة اليومية

أعلن بنك الخليج في 28 يناير عن أسماء الفائزين بالسحوبات اليومية لحساب الدانة خلال الأسبوع من 21 يناير – 25 يناير 2018. وتشمل السحوبات اليومية لحساب الدانة جائزتين قيمة كل منهما 1000 دينار كويتي لكل فائز خلال أيام العمل.

والفائزون هم: (الأحد 21 يناير): الياس بشاره ديب، عبد الله وليد جواد الجزاف و(الأثنين 22 يناير): جاسم محمد مختار تقي، عبد العزيز الحسن عيسى أحمد و(الثلاثاء 23 يناير): عبد اللطيف عبد الخضر، بدر ناصر علي الحوطي و(الأربعاء 24 يناير): كرستو جورجيس جنان، خديجه عبد النبي محمد علي و(الخميس 25 يناير): فؤاد عيسى مطر البلوشي، ناديه عيسى بورقبة

يتضمن برنامج سحوبات الدانة المجدولة لعام 2018 سحوبات يومية خلال أيام العمل على جائزتين قيمة كل منهما 1000 دينار كويتي. سيبدأ السحب الربع سنوي الأول في 28 مارس على جائزة 200،000 دينار كويتي، يليه السحب ربع السنوي الثاني الذي سيجرى في 27 يونيو على جائزة 250،000 دينار كويتي ثم السحب ربع السنوي الثالث فسيقام في 26 سبتمبر على جائزة 500،000 دينار كويتي. أما السحب الرابع والأخير فسيكون في 10 يناير 2019 و سيتخلل هذا السحب تتويج مليونير الدانة لعام 2018 الذي سيحصل على جائزة بقيمة مليون دينار كويتي.

ويشجع بنك الخليج عملاء الدانة على زيادة فرص فوزهم عن طريق زيادة المبالغ التي يتم إيداعها في الحساب، مباشرة عبر تحول المبالغ من أي حساب محلي، بإستخدام خدمة الدفع الإلكتروني الجديدة المتاحة عبر موقع البنك الإلكتروني وتطبيق الهواتف الذكية.

ما يقارب 19 إلى 40 نقطة أساس خلال العام

تراجع العوائد على السندات الكويتية المستحقة في 2027

- الكويت امتنعت عن رفع الفائدة لكنها رفعتها على إعادة الشراء حفاظاً على العملة
- السندات السعودية حلت في الصدارة و الكويت جاءت ثالثة بقيمة 8 مليارات دولار

قال تقرير البنك الوطني الصادر امس الاثنين لقد حققت إصدارات دول مجلس التعاون الخليجي السيادية العالمية مستوى تاريخي بلغ 50 مليار دولار في العام 2017، مما ساهم في زيادة القيمة الإجمالية للإصدارات الخليجية، الحكومية منها والخاصة،لتتجاوز 100 مليار دولار وذلك للعام الثاني على التوالي. وبالرغم من ذلك، إلا أن الثقة قد استعادتقوتها في المنطقة على إثر تخفيف سياسة التشدد المالي وارتفاع أسعار السلع، الأمر الذي ساهم في تراجع العوائد أو تغييرها بصورة طفيفة. بالمقابل، أدى النمو العالمي المتناغم إلى تضييق الأوضاع الائتمانية والنقدية.

وعلى الرغم من عدم اليقين الذي ساد المشهد السياسي في النصف الأول من العام 2017، إلا أن عوائد السندات الحكومية الألمانية أنهت العام مسجلة ارتفاعاًعلى إثر قوة الآفاق الاقتصادية وتشدد السياسات النقدية.وبالفعل، فقد هدأ قلق المستثمرين من اليمين المتطرف في مطلع العام 2017 بعد انتخاب عدد من المرشحين المناصرين للاتحاد الأوروبي وذلك بدعم من قوة الأوضاع الاقتصادية.

وقد أضافت العوائد على السندات الألمانية لفترة عشر سنوات 22 نقطة أساس خلال العام. وجاءت العوائد الأساسية على السندات الخليجية المستحقة في ثمان إلى تسع سنوات متفاوتة، حيث شهد بعضها تغييراً طفيفاً بينما تراجعت المخاطر لبعضها الآخر بصورة كبيرة. فقد تأثرت تحركات العوائد في البداية بضعف أسعار السلع والتوتر الذي شهدته المنطقة. إلا أن النجاح النسبي الذي حققته دول مجلس التعاون الخليجي في تطبيق إصلاحاتها المالية وتمديد فترة خفض الإنتاج من قبل أوبك وشركائها، بالإضافة إلى ضآلة الأثر الذي خلفه الخلاف الخليجي، إذ ساهمت جميع تلك الأمور في التحكم بارتفاع العوائد. كما ساهم تعافي أسعار النفط في أواخر العام في دعم استقرار العوائد. فقد تراجعت العوائد على السندات السعودية المستحقة في 2026 والسندات الكويتية المستحقة في 2027 والسندات العمانية المستحقة في 2027 ما يقارب 19 إلى 40 نقطة أساس خلال العام، بينما تراجعت عوائد السندات القطرية المستحقة في 2026 والسندات البحرينية المستحقة في 2026 من 6 إلى 9 نقاط أساس فقط.

ومع التعافي الملحوظ في الاقتصاد العالمي، شهدت الأوضاع المالية تضييقاً بالرغم من اعتدال التضخم. فقد التزم مجلس الاحتياط الفدرالي بخطة رفع الفائدة ثلاث مرات التي وضعها في بداية العام بتشجيع من قوة البيانات بصرف النظر عن تدني التضخم. كما أعلن البنك المركزي الأوروبي تخفيف برنامجه للتيسير الكمي بالرغم من تدني التضخم إلى ما دون 2%. إضافة إلى ذلك، اضطر بنك كندا إلى رفع الفائدة الأساسية مرتين في 2017 نتيجة تسارع الاقتصاد الكندي. وفي بريطانيا، بالرغم من عبء الـ«بريكست» على الاقتصاد، إلا أن ارتفاع التضخم دفع بنك إنجلترا إلى رفع الفائدة الأساسية للمرة الأولى منذ أغسطس من العام 2016.

وتبع معظم البنوك المركزية الخليجية مجلس الاحتياط الفدرالي من خلال رفعها أسعار الفائدة بواقع 25 نقطة أساس ثلاث مرات باستثناء الكويت وعمان. فقد جاءت هذه التحركات تماشياً مع الحاجة للحفاظ على ارتباط العملات بالدولار. وقد ارتفع سعر الليبور العماني المرتبط بسعر إعادة الشراء خلال العام، وامتنعت الكويت من رفع الفائدة مرتين ولكنها قامت برفع الفائدة على إعادة الشراء وذلك حفاظاً على العملة دون التأثير سلباً على نمو الائتمان المحلي.

وتخطى إجمالي إصدارات دول مجلس التعاون الخليجي (الحكومية والخاصة) حاجز 100 مليار دولار وذلك للعام الثاني على التوالي بدعم من قوة نشاط الإصدارات السيادية. فقد شكلت إصدارات أدوات الدين الحكومية (الحكومات المركزية والجهات التابعة) 84 مليار دولار من إجمالي أدوات الدين الجديدة في 2017، حيث كانت 50 مليار دولار منها إصدارات عالمية والتي تعتبر قياسية في المنطقة. في الوقت نفسه، تراجعت إصدارات أدوات الدين للقطاع الخاص بنحو 4 مليار دولار لتصل إلى 16 مليار دولار محافظة رغم ذلك على قوتها نتيجة قوة نشاط القطاع غير المالي. وارتفعت أدوات الدين القائمة بواقع 16% لتصل إلى 436 مليار دولار.

وغطت أدوات الدين الخليجية العالمية ما يقارب 50% من حاجة الحكومات التمويلية التي اجتذبت المستثمرين العالميين وذلك بدعم من قوة الأوضاع التمويلية العالمية. وجاء الإصدار السعودي في الصدارة من خلال سندات بقيمة 12.5 مليار دولار وصكوك بقيمة 9 مليارات دولار، جاءت بعدها سندات أبو ظبي بقيمة 10 مليار دولار وتبعتها سندات الكويت بقيمة 8 مليارات دولار والتي تعتبر أولى إصداراتها العالمية. في الوقت نفسه، أصدرت كل من عمان والبحرين سندات بقيمة 7 مليارات و3 مليارات دولار على التوالي. وكان الإقبال على جميع هذه الإصدارات جيداً، حيث حقق كل منها تجاوزاً في الاكتتاب المعروض بنحو ثلاث إلى خمس مرات على الرغم من خفض التصنيف الائتماني، الأمر الذي يعكس قوة الإقبال على السندات الخليجية.

ومع بلوغ إجمالي العجز المالي لدول مجلس التعاون الخليجي 74 مليار دولار في 2018، من المتوقع أن يكون نشاط أدوات الدين جيداً. فقد بدأت عمان بالاقتراض من الأسواق العالمية بقيمة 6.5 مليار دولار ومن المتوقع أن تتبع خطاها الدول الأخرى. إلا أن التضييق التدريجي في السياسات النقدية العالمية، على الرغم من احتمالية تأخير التحركات نتيجة ركود التضخم، بالإضافة إلى تقلبات أسعار النفط قد تؤدي جميعها إلى التأثير سلباً على الأوضاع التمويلية في المنطقة. وقد تسوء الأوضاع أكثر إذا ما احتسبنا حالة عدم اليقين التي تسود المشهد الجيوسياسي في المنطقة.

البورصة تستضيف الدفعة الرابعة من برنامج حديثي التخرج التابع لهيئة أسواق المال

البورصة تستضيف 19 متدرباً ومتدربة

استضافت بورصة الكويت مؤخراً 19 متدرباً ومتدربة من الكويتيين حديثي التخرج من ضمن برنامج «حديثي التخرج الرابع»الذي أطلقته هيئة أسواق الماللتعريفهم حول تاريخ بورصة الكويت، وأسلوب عملها.

ويهدف هذا البرنامج إلى دعم الكوادر الوطنية، وتطوير حديثي التخرج وتعزيز قدراتهم على التنافس والانخراط في سوق العمل، وقد تضمنت هذه الدورة تعريف الخريجين بأهداف بورصة الكويت الرئيسية، وعن مسؤوليات القطاعات المختلفة في الشركة والتي تخللها زيارة لقاعة التداول للاطلاع لي عملية التداول الفعلي لأسهم الشركات المدرجة، إضافةً الى ذلك، تم شرح أهم انجازات بورصة الكويت خلال السنوات الماضية ورؤيتها المستقبلية للاقتصاد الكويتي وقطاع أسواق المال.

هذا وستستمر بورصة الكويت في رفع مستوى التوعية عن الشركة وأهدافها الرئيسية مع الحرص على المساهمة في تطوير ثقافة الخصخصة ونشرها بين المؤسسات الحكومية من خلال جلسات تثقيفية مماثلة.

كاسكو تحصد جوائز عالمية كأفضل شركة خدمات طيران وجائزة التمييز الاداري و التغيير الفعال

قالت الشركة الكويتية لخدمات الطيران أنها مستمرة في تحقيق الانجازات الكبرى و ذلك من خلال فوزها بجائزتين ضمن الجوائز السنوية التي تقدمها مجلة International Finance العالمية لأبرز الشركات العالمية بعدة نشاطات تجارية مختلفة لعام 2017. و قد جاء تكريم كاسكو بالحفل السنوي الخامس الذي اقيم مؤخراً في امارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة و قد حصلت كاسكو على جائزة أفضل شركة لخدمات الطيران لعام 2017 و جائزة التمييز الاداري و التغيير الفعال بالادارة ، و قام الرئيس التنفيذي للانتاج و المبيعات بدر جاسم الفيلكاوي و الرئيس التنفيذي للشؤون المالية و الادارية خالد علي الصغيّر بتمثيل الشركة باستلام الجائزتين في الاحتفال الضخم الذي اقيم في امارة دبي في دولة الامارات العربية المتحدة بحضور عدد كبير من ممثلي الشركات العالمية ، و قد اشاد عدد كبير منهم بالانجازات التي حققتها كاسكو في السنوات الثلاث الماضية . و اوضح الرئيس التنفيذي للشؤون المالية و الادارية خالد علي الصغيّر أن أبرز ما يميز هذه الجوائز هو أنها جاءت من مؤسسة عالمية مشهود لها بالحيادية و المصداقية وهو ما يمثل تتويجاً لجهود السنوات الثلاث الماضية التي استثمرت بها الشركة في قطاعاتها الفنية و التشغيلية و الادارية و المالية .

و قد اكد الصغيّر ان هذا الفوز جاء بعد عمل و تطور مستمر في اداء الشركة و ان هذا العمل و التطور ضمن الخطة الموضوعه من مجلس الادارة و الإدارة التنفيذية ، و هذا التكريم العالمي يعد مفخرة لنا و سنعمل اكثر بالمستقبل للحفاظ على مكانة الشركة محليا و عالميا . كما ان كاسكو بدأت التغيير و تنفيذ خطة التغيير والتطوير في كاسكو منذ بداية 2015 و بدأنا نجني ثمار ذلك التغيير من خلال هذه الجوائز العالمية .